



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

أمريكا، أنزعى مخالبك من سوريا!



وصلت سياسة المعايير المزدوجة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا للحضيض، عندما يدعون أنهم يلتزمون بمسؤولياتهم وتقصيهم الحقائق، رفضوا مشروع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي قدمته روسيا "دعم إرسال المحققين من وكالة مراقبة الأسلحة الكيماوية العالمية إلى موقع الهجوم المقترض في دوما".

في الوقت نفسه، فإن الولايات المتحدة وحلفاؤها مستعدون للقيام بالتدخل العسكري تحت ذرائع بعيدة عن المنطق وملففة من أجل تحقيق مصالحهم السياسية على حساب الشعب السوري البريء.

ينبغي على مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك شعب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا الباحثين عن السلام، اتخاذ جميع التدابير السياسية والدبلوماسية اللازمة لمنع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وحلفائها من اتخاذ تدابير غير قانونية أحادية الجانب ضد دولة ذات سيادة ولديها حكومتها الشرعية، سوريا!

يجب علينا نحن، كمواطنين عالميين، أن نوقف هذه التوجهات المريعة لدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تولي اهتماماً للقانون الدولي إلا عندما يكون ذلك مناسباً لهم أن يفعلوا ذلك.

في 10 أبريل / نيسان، رفض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة الأمريكية يطلب "آلية من شأنها أن تكون لها سلطة توجيه الاتهام بشأن الهجمات الكيماوية في سوريا"

هذا القرار الزائف المترافق مع التهديد برد عسكري "قوي" من الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعي أنها لديها أفضل النوايا تجاه الشعب في سوريا.

رداً على هذا الابتذال، قال سفير روسيا لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبينسيا "لماذا تحتاجون لهذه الآلية في حين أنكم قد حددتم بالفعل الطرف المذنب قبل التحقيق؟"



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

هذا هو السؤال الذي يجب أن نسأله للتي نصبت نفسها كمراقبة عالمية، "الولايات المتحدة الأمريكية".

من الواضح تماماً أن هذا القرار لم يُقدّم للمساهمة في عملية السلام والعملية السياسية في سوريا بل تم فرضه على المجتمع الدولي لتعزيز وحماية المكاسب السياسية للبلد الراعي.

روجت الولايات المتحدة وحلفاؤها لهذه القصة، كما أنهم لم يقدموا أي دليل على الإطلاق، على أن الحكومة السورية قامت بهجوم كيميائياً على السكان.

لقد تم تجاوز الوقت الذي يمكن لنا فيه أن نوقف الأخبار والبروبغندا المروجة من قبل القوى الإمبريالية وأتباعها التي تستمر في توليد أكاذيب مباشرة وتعبئتها كـ "تدخلات إنسانية ودعم العدالة" لتبرير أعمالهم غير القانونية والتي لا يمكن تبريرها.

أخفق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في إصدار قرار مقدم من قبل روسيا يقضي بانتداب محققين لتقديم تقرير إلى مجلس الأمن، الأمر الذي يمكن بعد ذلك أن يحدد المسؤولية.

الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا أيضاً تمكنت من حجب قرار آخر مقدم من قبل روسيا "دعم إرسال المحققين من وكالة مراقبة الأسلحة الكيماوية العالمية إلى موقع الهجوم المفترض في دوما".

إذا كانت نيتهم الحقيقية هي تقصي الحقائق والمسؤولية غير المتحيزة، فلماذا يعترضون على قرار يقترح إجراء مثل هذا التحقيق النزيب من جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية؟

تدعم الحكومة السورية وروسيا النشر الفوري للمحققين من منظمة الحماية من الأسلحة الكيميائية للذهاب إلى دوما للتحقيق في الاستخدام المزعم للأسلحة الكيماوية من قبل الحكومة حيث لا يوجد لديها ما تخفيه وتريد أن يرى العالم الحقيقة وليس التلفيق و الأخبار المزورة والمشحونة سياسياً التي ترتكبها الولايات المتحدة.

أي إجراء أحادي الجانب من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها هو "انتهاك لميثاق الأمم المتحدة ولحقوق الإنسان الدولية الأخرى ذات الصلة والقانون الدولي الإنساني.

ميثاق الأمم المتحدة هو معاهدة، تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وحلفاؤها طرفاً فيها و ملزمة بأحكامها.

تحظر المادة 2 (4) من ميثاق الأمم المتحدة على الدول استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لدولة أخرى

الاستثناء الوحيد من هذا الحظر العام على استخدام القوة يشملان تفويض مجلس الأمن والدفاع عن النفس.

لم يأذن مجلس الأمن بأي استخدام للقوة في سوريا، ولكن الولايات المتحدة وحلفائها هددوا باستخدام القوة في سوريا وهو ليس نموذجاً للدفاع عن النفس.

سوريا لم تقوم بتهديد أي دولة أخرى، وبالتأكيد ولاحتى الولايات المتحدة، والأخيرة لم تكن في خطر من هجوم وشيك من قبل دمشق. وبالتالي، فإنه وبموجب التفسير التقليدي للقانون الدولي، فإن الولايات المتحدة وحلفاؤها تهدد باستخدام القوة بشكل غير قانوني في سوريا، في انتهاك للمعاهدة والقانون الدولي العرفي.

ICSFT in special consultative status with the ECOSOC / Center Oecumenique des eglise 150, Route de Ferney

1211, Offices: 191&192, Geneva, Switzerland, Tel: +41227884808/ 5&6- Fax: + 41227884807- Website:

www.icsft.net- Email: uncoordinator@icsft.net / info@icsft.net



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

ICSFT

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان وللمرة الأخرى ، يشجب ويشددة محاولات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الترويج لشن هجوم مباشر ضد سوريا ، باستخدام وبشكل واضح نفس الذرائع الزائفة لتبرير انتهاك ذو دوافع سياسية.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة و حقوق الإنسان يرفض سياسة التدخل والعدوان الأجنبي هذه ، التي تنتهك سيادة سوريا وتزيد من فوضى ومعاناة المدنيين الأبرياء التي تخدم فقط مصالح القوى العدوانية. لا يمكننا أن ندع التاريخ يعيد نفسه لأن هذا ما حدث في يوغوسلافيا وليبيا والعراق وأفغانستان ، والهدف هو تكرار هذه العملية في سوريا.

إن الولايات المتحدة الأمريكية وتحالفها الغير شرعي يصّران على خطابهم المناق والمضطرب ، فالطريقة الوحيدة لديهم لتعزيز العدالة ورعاية الشعب السوري هي الغزو غير الشرعي ، والقيام بهجمات مباشرة ، وتقسيم البلاد وتدميرها.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يعرب عن أسفه للدعم المباشر الذي تقدمه الولايات المتحدة وحلفاؤها للجماعات المسلحة والإرهابيين الذين يعملون في المنطقة من أجل زيادة زعزعة استقرار البلاد من أجل لعبتهم السياسية.

إنهم هم الوحيدين المسؤولين عن التدمير ، وموت مئات الآلاف من الناس وعن الحالة الإنسانية المؤلمة التي تدفع الملايين للبحث عن ملجأ في الخارج.

وكانت قد أثبتت السلطات السورية التزامها بالقضاء على الأسلحة الكيميائية في البلاد منذ أن وقعت على المعاهدة بشأن هذه المسألة ، ومنحت شهادة بالتخلي عن برنامجها الكيميائي وتدمير جميع مرافق الإنتاج من قبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في يونيو- تموز 2014.

يمتلك الشعب السوري السيادة والحق غير القابل للتفاوض في تقرير مستقبله ، بعيداً عن التدخل الأجنبي غير المرحب به. على هذا النحو ، نود أن نؤكد من جديد موقفنا بأنه من الضروري الحفاظ على المناخ البناء وإطلاق حوار سياسي مع الحكومة الشرعية وإيصال الناس إلى تسوية تتمحور حول التعايش السلمي في سوريا.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يحث مجلس الأمن الدولي وأصحاب المصلحة الآخرين على رفض سياسة الولايات المتحدة الإمبريالية التي تحاول تدمير سوريا كجزء من خطتها للاستيلاء على السلطة وإعادة التشكيل الإقليمي.

نحن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وحلفائهم على وقف تدخلهم الإمبريالي فوراً في سوريا ، وإنهاء دعمهم للمجموعات المسلحة والإرهابية وعدوانها المباشر!

نحن ندعو جميع أعضاء الأمم المتحدة وحركات السلام والعدالة في جميع أنحاء العالم ، ولا سيما في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا لحشد وتنظيم احتجاجات ضد الأعمال الإجرامية للإمبرياليين التي سببت بالفعل الكثير من الدمار والمعاناة في سوريا.

دعونا نتضامن مع الشعب السوري الشجاع ونقاوم هذا العمل العدوانية غير القانوني ضد هذا البلد.

ICSFT in special consultative status with the ECOSOC / Center Oecumenique des eglise 150, Route de Ferney

1211, Offices: 191&192, Geneva, Switzerland, Tel: +41227884808/ 5&6- Fax:+ 41227884807- Website:

www.icsft.net- Email: uncoordinator@icsft.net / info@icsft.net